الفصل الأول

النضال الوطني ضد الانتداب

المبحث الاول : مشروع معاهدة ١٩٢٧

وضعت المعاهدتان السابقتان (معاهدة سنة ١٩٢٢ ومعاهدة سنة ١٩٢٦ المعدلة لها) عبئا ثقيلا على كاهل العراق في قيودها وشروطها ومسؤولياتها المالية والعسكرية واوجدتا حكما مزدوجا تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في ادارة البلاد وكان لهم في ذلك حصة الاسد . وقد ظلت العناصر الوطنية تنظر الى هاتين المعاهدتين على انهما رداء مبطن بالانتداب مهما تغيرت الالفاظ . وصار الهدف الثابت للكفاح الوطني نيل الاستقلال التام والانتماء الى عصبة الامم على هذا الاساس وجعل العلاقات العراقية ـ البريطانية مبنية على اساس التعادل والتكافؤ .

وعندما تألفت وزارة جعفر العسكري الثانية في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ قررت اجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . وشكلت لجنة وزارية لدراسة الاوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت قبلا وقد اجتمعت اكثر من مرة وقامت بدراسة المراسلات التي جرت سابقا بين الحكومتين العراقية والبريطانية فاعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٢٢ والمعدلة بمعاهدة سنة ١٩٢٦ على ان يتناول التعديل فيها ما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال . وارتأت اللجنة توصلا الى هذا الهدف ان تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية تعديلا أساسيا .اما موقف المندوب السامي هنري دوبس ، الذى كان يمثل الجانب البريطاني ، فقد كان معاكسا للسياسة التي اتخذتها الحكومة العراقية اذ كان حريصا على استمرار عهد الانتداب طيلة المدة المقررة له وهي خمس وعشرون سنة بحجة ان من مصلحة العراق ان لا يجرى اى تعديل في العلاقات العراقية ـ البريطانية القائمة على اساس المعاهدتين الاولى والثانية لان ذلك يثير الظنون لا في نفوس الاتراك فحسب بل في نفوس اعضاء عصبة الامم ايضا . ونظرا لتصلب موقف المندوب السامي تقرر نقل المفاوضات من بغداد الى لندن وقد وافق مجلس الوزراء على ان يترأس رئيس الوزراء جعفر العسكرى الجانب العراقي وان يسافر الملك فيصل الى اوربا للاشراف بنفسه على سير المفاوضات .

/2017

بدأت المفاوضات في لندن في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ فكانت قاعدتها الاساسية مبنية على ركنين اساسيين : دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨ وتعديل الاتفاقيتيين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهده العراقية - البريطانية الاولى تعديلا يتفق والاماني العراقية في طلب السيادة والاستقلال . وبعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات تخللها تصادم في الاراء وتوقف في المفاوضات انتهى الامر بالتوقيع في لندن بتاريخ ١٤ كانون سنة ١٩٢٧ على معاهدة عراقية - بريطانية جديدة تحل محل المعاهدتين القديمتين لسنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٦ .

ان الشيء الجديد الذي جاءت به المعاهدة قد توضح في المادتين الاولى والثامنة . فقد جاء في المادة الاولى اعتراف بريطانيا بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة ولم توافق على ادخال كلمة (التام) بعد الاستقلال - التي كان الجانب العراقي يعمل من اجل ادخالها - بحجة الموقف البريطاني من عصبة الامم . اما المادة الثامنة فقد تضمنت تأييد بريطانيا دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق وسير الامور سيرا حسنا خلال هذه الفترة . اما المواد الاخرى فكلها عبارة عن ترديد لما جاء في مواد المعاهدة الاصلية لسنة ١٩٢٢ وهي التعهدات التي تمنحها الحكومة العراقية لبريطانية ضمن تعهدات بريطانيا لعصبة الامم . وفي ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧ نظر مجلس الوزراء العراقي في المعاهدة وبعد مناقشتها طويلا قررما ياتي :

١ .لما كان رئيس الوزراء لم يعد الى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضـــــــات وعن المراسلات التي تبودلت بين المفاوضين ، لم يتمكن مجلس الوزراء من فهم الاسباب التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترح تثبيتها في المعاهدة الجديدة .

٢ . لم توضح المعاهدة السياسة الدفاعية وكذلك القضايا المالية التي بقيت معلقة وذلك لعـــدم بحث الاتفاقيتيين المالية والعسكرية .

٣ . لم تحدد المعاهدة علاقات المندوب السامي بشؤون الدولة الداخلية وتأثير ذلك على الاعمال التشريعية والادارية .

وعلى كل اعتبر مجلس الوزراء المعاهدة الجديدة خطوة مهمة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي فقرر الموافقة عليها (وعلى نشرها في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٧) مع الاشارة الى التحفظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الامم ، المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة بما يستضحى : ان الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهـد عصبة الامم عن الانتداب ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر

عنها في المعاهدة الجديدة ، ومع الاشارة الى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الاساس . وارادت الحكومة العراقية ان تنشر بلاغا رسميا تذكر فيه ان اعتراف العراق وتعهده في المادة السادسة من المعاهدة الجديدة بتنفيذ عهد عصبة الامم لاينطويان على قبول الانتداب ، فلما بلغ ذلك مسامع المندوب السامي هنرى دويس احتج عليه بشده واعترض على ما جاء في التحفظ الاخير من القرار الوزارى حول عدم اعتراف العراق بالصلات الانتدابية التي اقرتها عصبة الامم . ونتيجة لموقف المندوب السامي البريطاني ولاحتواء المعاهدة على نواقص عديدة لاتأتلف مع مفهوم الاستقلال التام للعراق قدم وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الاستقالة من منصبيهما وكانت هذه الاستقالة من اقوى مؤثرين في الوزارة سببا في ارباكها ، أضافة الى الموقف العام المعادى للمعاهدة لذلك اضطر رئيس الوزراء جعفر العسكرى الى الاستقالة في السابع من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ . وعندئذ قام عبد المحسن السعدون في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ بتأليف وزارته الثالثة مشترطا لذلك حل المجلس النيابي من جهة وواعدا من الجهة الاخرى ، بتعديل الاتفاقيتين المالية المالية والعسكرية على شكل يأتلف والمطاليب الوطنية .

بعد ان حل السعدون المجلس النيابي واجرى الانتخابات التي تدخلت حكومته في شؤونها وافتتح المجلس النيابي في ١٩ مايس ١٩٢٨ تقرر تأليف لجنة وزارية لمفاوضة المندوب السامي شأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية .وتقدم المندوب السامي بمسودتين لاتفاقيتين جديدتين تحلان محل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ . غير ان اللجنة الوزارية لم تجد فيها ما يحقق الاهداف الوطنية . فارسل رئيس الوزراء مذكرة للمندوب السامي يشرح فيها جميع النقاط التي يروم تعديلها ومن جملتها تولي العراق مسؤولية الدفاع عن الامن الداخلي والخارجي والغاء السيطرة البريطانية على الجيش وتحديد سلطات قائد القوات الجوية البريطانية وتحديد عدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي وتخليص العراق من نفقات دائرة المندوب السامي وتملك العراق للسكك الحديدية وتحديد مدة الاتفاقية العسكرية والمالية باربع سنوات . وكان جواب المندوب السامي على المذكرة لا يدعو الى الاطمئنان . وعلى اثر ذلك استدعى رئيس الوزراء عددا من رجال السياسة وزعماء المعارضة واطلعهم على حقيقة المفاوضات فاكبروا موقفه واشاروا عليه بوجوب ترك المسؤولية واكدوا له عدم قبولهم تولي الحكم من بعده . وعلى اثر ذلك قدم السعدون استقالة الى الملك في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ فقبلها ولكنه طلب ان تستمر الوزارة في ادارة شؤون الحكم لحين تأليف وزارة جديدة .

بقيت البلاد فترة تربو على ثلاثة اشهر دون وزارة فقد كانت معارضة الحركة الوطنية على درجة من الشدة بحيث لم يكن من الممكن اقناع اى شخص بتولي مسؤولية الوزارة . وفي خلال